تفريغ المجلس (١٩).

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهدي الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا-

أما بعد:

قال مكي بن عبدان رَحِمَهُ اللهُ.

وَمن الْخَبَر الَّذِي لم ينْقل على الصِّحَّة وأخطأه ناقله فِي الإسناد والمتن: أَبُو سِنَان عَن عَلْقَمَة بن مرْثَد عَن أبن بُرَيْدَة قَالَ: جِئْت أَنا وَيحيى ابْن يعمر وَأَبُو عوانَة عَن عَطاء بن السَّائِب ثَنَا محَارب بن دثار، وعلقمة وحسين بن الْحسن أَن ابْن بُرَيْدَة، وسُفْيَان عَن عَلْقَمَة وَشريك عَن الْحُسَيْن بن الْحسن الْكِنْدِيّ عَن ابْن بُرَيْدَة وَسَاقه، وَقد ذكرنَا رِوَايَة الْكُوفِيّين حَدِيث ابْن عمر فِي سُؤال جِبْرِيل النَّبِي ﷺ عَن الايمان والاسلام وَقد أوهموا جَمِيعًا فِي إسناده إذ انْتَهوا بِالْحَدِيثِ إِلَى ابْن عمر، حُكيَ ذَلِك من حُضُور رَسُول الله ﷺ حِين سَأَلَهُ جِبْرِيل عَلَيْهِ السَّلَام، وإنما روى ابْن عمر عَن عمر بن الْخطاب أَنه هُوَ الَّذِي حضر ذَلِك دون أَن يحضرهُ ابْن عمر وَلَو كَانَ ابْن عمر عاين ذَلِك وَشَاهده لم يجز أَن يحكيه عَن عمر.

وَسَنذكر ان شَاءَ الله رِوَايَة من أسْند هَذَا الحَدِيث إِلَى ابْن عمر يرويهِ عَن عمر عَن النَّبِي ﷺ وسؤال جِبْرِيل عَلَيْهِ السَّلَام إياه، ثمَّ نذْكر مَوَاضِع الْعِلَل فِي مَتنه ونبينها إن شَاءَ الله وَذكر حَدِيث كهمس ومطر الْوراق وَعُثْمَان بن غياث، وَسليمَان التَّيْمِيّ عَن يحيى عَن ابْن عمر عَن عمر عَن النَّبِي ﷺ فَهَذِهِ رِوَايَة الْبَصرِيين لهَذَا الحَدِيث وهم فِي رِوَايَته أثبت وَله

أحفظ من أهل الْكُوفَة إِذْ هم الزائدون فِي الإسناد عمر بن الْخطاب وَلم يحفظ الْكُوفِيُّونَ فِيهِ عمر والْحَدِيث للزائد والحافظ لأنه فِي معنى الشَّاهِد الَّذِي قد حفظ فِي شَهَادَته مَا لم يحفظ صَاحبه، وَالْحِفْظ غَالب على النسْيَان وقاض عَلَيْهِ لَا محَالة.

فَأَما رِوَايَة أبي سِنَان عَن عَلْقَمَة فِي متن هَذَا الحَدِيث إذ قَالَ فِيهِ: إن جِبْرِيل عَلَيْهِ السَّلَام حَيْثُ قَالَ جِئْت أَسأَلك عَن شرائع الإسلام، فَهَذِهِ زِيَادَة مُخْتَلفَة لَيست من الْحُرُوف بسبيل وإنما أَدخل هَذَا الحَرْف فِي رِوَايَة هَذَا الحَدِيث شرذمة زِيَادَة فِي الْحَرْف مثل ضرب النُّعْمَان بن ثَابت وَسَعِيد بن سِنَان وَمن يجاري الإرجاء نَحْوهمَا وإنما أَرَادوا بذلك تصويبا فِي قَوْله فِي الإيمان وتعقيد الإرجاء ذَلِك مَا لم يزدْ قَوْلهم إلا وَهنا وَعَن الْحق إلا بعدا، إذ زادوا فِي رِوَايَة الأخبار مَا كفى بِأَهْل الْعلم، وَالدَّلِيل على مَا قُلْنَا من إدخالهم الزِّيَادَة فِي هَذَا الْخَبَر أَن عَطاء بن السَّائِب وسُفْيَان روياه عَن عَلْقَمَة فَقَالَا: قَالَ يَا رَسُول الله مَا الإسلام، وعَلى ذَلِك رِوَايَة النَّاس بعد مثل سُلَيْمَان ومطر وكهمس ومحارب وَعُثْمَان وحسين بن حسن وَغَيرهم من الْحفاظ كلهم يَحْكِي فِي رِوَايَته أَن جِبْرِيل عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: يَا مُحَمَّد مَا الإسلام. وَلم يقل: مَا شرائع الإسلام. كَمَا رَوَت المرجئة.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد وآله وصحبه ومن اهتدى بهداه. أما بعد:

[بيان الوهم والغلط في طريقٍ لحديث جبريل المشهور]

فالحديث الثالث عشر من الأحاديث التي بين فيها الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ غلط من غلط من الرواة أو وهم، ومدرك العلل في هذه الأحاديث، سندا ومتنا، وهو الحديث الذي رواه عمر بن الخطاب في مجيء جبريل عليه السلام في صورة رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر لا يُرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد ..الخ سأل النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان

والإحسان، وأشراط الساعة، ثم قال (هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم)، فهذا الحديث إنما يُسند عن طريق عمر ﷺ، وجاء من حديث أبي هريرة ﷺ أيضا.

يرويه عن عمر ابنه عبد الله بن عمر، وهكذا روى أهل البصرة هذا الحديث، وتواردوا واتفقوا على ذلك، وتفرّد بعض من أهل الكوفة على روايته من طريق ابن عمر على أنه شهد المجلس، فصار الحديث من مسند ابن عمر، وهذا من الخطأ الظاهر البين.

هذا من حيث الإسناد، أما من حيث المتن فقوله أنه سأل عن شرائع الإسلام، قال **(ما شرائع الإسلام)** وهي زيادة لم ترد في الطرق الأخرى وإنما جاءت مبيّنة الإسلام والإيمان، والإحسان، وهذه زيادة من الحروف ليست بسبيل، وإنما أدخلها بعض من يرمى بالإرجاء إشارة إلى إخراج العمل من الإيمان -كما سيأتي-

[تنبيهات مهمة حول أسانيد الحديث التي أوردها مسلم وبيان ما فيها من ملحوظات]

(وَمن الْخَبَر الَّذِي لم ينْقل على الصِّحَّة وأخطأه ناقله فِي الاسناد والمتن) هذا الطريق، اختصره **(أَبُو سِنَان)** وهو سعيد بن سنان الشيباني الصغير، صدوق له أوهام، أخرج له البخاري في جزء القراءة، ومسلم وأبو داود، والترمذي ونسائي في "عمل اليوم والليلة"، وابن ماجة **(عَن عَلْقَمَة بن مرْثَد)** بفتح الميم وإسكان الراء الحضرمي، أبو الحارث الكوفي، ثقة أخرج له أصحاب الكتب الستة **(عَن ابن بُرَيْدَة)** فيما يظهر هو سليمان، وليس عبد الله، لأنهم ذكروا في ترجمة علقمة بن مرثد أنه روى عن سليمان، والحديث جاء من الطريقين:

١=جاء من طريق عبد الله بن بريدة -كما سيأتي-.

٢= وجاء من طريق سليمان بن بريدة. -أيضا من كليهما-.

لكن هذا الطريق يرجّح أنه من طريق سليمان، لأنهم ذكروا في ترجمة علقمة أنه روى عن سليمان.

[تنبيه على سقط في إسناد هذا الحديث]

(قَالَ) ابن بريدة **(جِئْت أَنا وَيحي بْن يعمر)** هذا يظهر لي فيه سقط في الأصل، أو في المخطوط، فابن بريدة يروى عن يحي بن يعمر، ويحي بن يعمر هو الذي قال جئت أنا وحميد بن عبد الرحمن، كما جاء واضحا وظاهرا في صحيح مسلم رَحِمَهُ اللهُ، فلما لم يبيّن الإمام مسلم أن الخطأ وارد في قول ابن بريدة **(جئت أنا ويحي بن يعمر)** دل على أن المخطوط فيه خطأ، وإلا فالحديث في صحيح مسلم كما أظنكم قد قرأتموه وأول حديث، وهو واضح، أظنه من طريق كهمس أو غيره عن يحي بن يعمر قال **(خرجت أنا وحميد بن عبد الرحمن حاجين -أو قال معتمرين- فقلنا إن وُفّق لنا أحد من أصحاب رسول الله ﷺ نسأله عن الأمر الذي عندنا)** وهو أمر إنكار القدر، قال **(فوفق لنا عبد الله بن عمر فاكتنفناه، أحدنا عن يمينه، والآخر عن يساره، وظننت أن صاحبي يترك لي الكلام، فقلت: يا أبا عبد الله إن من قِبلنا أناس يتقفرون العلم، يزعمون أن القدر وأن الأمر أنف، قال "إذا أدركتهم فأخبرهم أني بريء منهم" وهم برآء منه، حدثني أبي عمر ...ثم ذكر الحديث)**.

فقول ابن بريدة **(جئت أنا ويحي بن يعمر)** يظهر أن فيه سقط، وإنما الصواب عن يحي بن يعمر، قال: جئت أنا وحميد بن عبد الرحمن، ينبغي التنبيه لهذا.

فالطريق عند مسلم أن الذي جاء هو يحي بن يعمر، قال **(جئت أنا وحميد بن عبد الرحمن، سألنا ابن عمر)**، وهنا يقول **(جئت أنا ويحي بن يعمر)** لو كان هذا الوهم وقع في هذا الحديث لأشار إليه مسلم، لماذا لم يشر إليه! وهو ذكره من وهم من جعله من مسند ابن عمر، لا من مسند غيره، ولا أن الوهم في من قال إن ابن بريدة هو الذي جاء إلى ابن عمر.

ابن بريدة قال: جئت أنا ويحي بن يعمر، لم يأت مع يحي بن يعمر، إنما يحي بن يعمر هو الذي جاء مع حميد، وهذا الوهم فات مسلما؟! مر معنا أنه يبيّن مثل هذه العلل، هذه واضحة ظاهرة.

قال المعلق **(وقد وهم في هذا الحديث، فجعله من رواية بن بريدة عن ابن عمر، وابن بريدة إنما يرويه عن يحي بن يعمر عن ابن عمر، كما في رواية كهمس، وتابعه على هذا الوهم عطاء، وخالفهما سفيان الثوري، فرواه عن علقمة عن ابن بريدة عن يحي عن ابن عمر، وستأتي هذه الروايات بعد هذا، وابن بريدة هو سليمان كما سيأتي مبينا في رواية سفيان عن علقمة).**

في التعليق الثالث قال **(أخرجه النسائي من طريق يزيد بن عروة عن شريك عن عطاء بن السائب عن ابن بريدة قال: حججنا واعتمرنا ثم قدمنا المدينة، فأتينا ابن عمر فسألناه، فقلنا إنا نغزو في هذه الأرض فنلقى قوما يقولون: لا قدر، فأعرض بوجهه ثم قال: إذا لقيتم أولاء فأخبروهم ...الخ، ثم ساق الحديث بطوله فجعله من رواية ابن بريدة عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال المزي المحفوظ حديث عبد الله بن بريدة عن يحي بن يعمر عن ابن عمر عن عمر، والظاهر أنه سقط من السند بين عطاء وابن بريدة أحد الثلاثة الذين ذكرهم المؤلف أو كلهم)** أحد الثلاثة الذين هم محارب بن دثار، وعلقمة، وحسين بن الحسن، سقط بين عطاء وابن بريدة.

على كلٍّ يُحتمل هذا الذي ذكر، لكن الذي يظهر والله أعلم أن في النسخة سقط ينبغي أن يصوّب وهو أن ابن بريدة قال: عن يحي بن يعمر: جئت أنا وحميد بن عبد الرحمن، واحتمال الخطأ هذا من الناسخ.

وهنا في رواية النسائي عن ابن بريدة قال: حججنا، يحتمل هنا أيضا السقط من نسخ النسائي، ويحتمل الخطأ من عطاء بن السائب فلم يذكر يحي بن يعمر فهو القائل **(حججنا)** وليس ابن بريدة، فعلى كلٍّ هذا خطأ سواء من الناسخ أو لم ينبه له مسلم فننبه له، فهذا خطأ أيضا.

ويحي بن يعمر هنا ذكره في المتن لا على أنه من رواة السند، ويحي بن يعمر هو البصري ثقة فصيح كان يرسل، أخرج له الستة، ويعمر بفتح الياء وعين ساكنة ثم ميم مهملة.

(وَأَبُو عوَانَة) الوضاح بن عبد الله اليشكري ثقة ثبت أخرج له الستة، **(عَن عَطاء بن السَّائِب)** صدوق اختلط **(ثَنَا محَارب بن دثار)** السدوسي الكوفي القاضي، ثقة إمام زاهد أخرج له الستة **(وعلقمة)** وهو ابن مرثد، وقد سبق الحضرمي أبو الحارث الكوفي ثقة **(وحسين بن الْحسن)** ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" قال **(روى عن ابن بريدة وعنه شريك، سمعت أبي يقول ذلك)**، **(أَن ابْن بُرَيْدَة)** وقد سبق ذكره.

قال **(وسُفْيَان)** وهو الثوري -سبق- ثقة أخرج له الستة **(عَن عَلْقَمَة)** بن مرثد وقد سبق **(وَشريك)** بن عبد الله القاضي، أصله صدوق لكن لما تولى القضاء اختلط **(عَن الْحُسَيْن بن الْحسن الْكِنْدِيّ)** وقد سبق **(عَن ابْن بُرَيْدَة وَسَاقه)**.

(وَقد ذكرنَا رِوَايَة الْكُوفِيّين) وفي المسند صرح: من طريق سفيان عن عطاء بن مرثد عن سليمان عن ابن بريدة **(حَدِيث ابْن عمر فِي سُؤال جِبْرِيل النَّبِي ﷺ عَن الإيمان والإسلام وَقد أوهموا جَمِيعًا فِي إسناده)** والوهم من حيث جعلوه من مسند ابن عمر **(إذ انْتَهوا بِالْحَدِيثِ إِلَى ابْن عمر)** وهذا خطأ منه **(حُكِيَ ذَلِك من حُضُور رَسُول الله ﷺ حِين سَأَلَهُ جِبْرِيل عَلَيْهِ السَّلَام، وإنما روى ابْن عمر عَن عمر بن الْخطاب أَنه هُوَ الَّذِي حضر ذَلِك**

دون أَن يحضرهُ ابْن عمر وَلَو كَانَ ابْن عمر عاين ذَلِك وَشَاهده لم يجز أَن يحكيه عَن عمر) بمعنى أنه يطلب العلو ولا يطلب النزول.

[التعليق على توجيه مسلم رحمه الله وتعليله في الوهم الوارد في الحديث]

(وَسَنذكر ان شَاءَ الله رِوَايَة من أسْند هَذَا الحَدِيث إلى ابْن عمر يرويهِ عَن عمر عَن النَّبِي ﷺ وسؤال جِبْرِيل عَلَيْهِ السَّلَام إياه، ثمَّ نذْكر مَوَاضِع الْعِلَل فِي مَتنه ونبينها إن شَاءَ الله وَذكر حَدِيث كهمس) هو ابن الحسن التيمي أبو الحسن البصري، ثقة أخرج له الستة **(ومطر الْوراق)** هو ابن طهمان أبو رجاء السلمي صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء فيه ضعف، أخرج له البخاري تعليقا، ومسلم والأربعة **(وَعُثْمَان بن غياث)** الراسبي الزهراني ثقة أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، وقد رمي بالإرجاء، ولفظة **(عن عبد الله بن بريدة عن يحي)** هذه غير موجودة في الأصل، وزادها المحقق من عنده، وكما ذكرت لكم الحديث عن مسلم من طريق كهمس عن عبد الله بن بريدة عن يحي بن يعمر قال **(انطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن)** وحديث عثمان بن غياث أيضا ذكره مسلم.

(وَسليمَان التَّيْمِيّ) سليمان بن إبراهيم التيمي، وهو ثقة أخرج له أصحاب الكتب الستة **(عَن يحي)** وهو بن يعمر **(عَن ابْن عمر عَن عمر عَن النَّبِي ﷺ فَهَذِهِ رِوَايَة الْبَصرِيين لهَذَا الحَدِيث وهم فِي رِوَايَته أثبت)** أي أن يجعل من مسند عمر، لا من مسند ابن عمر **(وَله أحفظ من أهل الْكُوفَة إِذْ هم)** يعني أهل البصرة **(الزائدون فِي الإسناد عمر بن الْخطاب وَلم يحفظ الْكُوفِيُّونَ فِيهِ عمر والْحَدِيث للزائد والحافظ)** إضافة الحافظ، فالعبرة في الزيادة أو النقصان بالحافظ، وكثرة العدد، أي الأولى **(لأنه فِي معنى الشَّاهِد الَّذِي قد حفظ فِي شَهَادَته مَا لم يحفظ صَاحبه)** فيؤخذ بقوله **(وَالْحِفْظ غَالب على النسْيَان وقاض عَلَيْهِ لَا محَالة)** إشارة إلى قاعدة من علم حجة على من لم يعلم، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

[مدخل المرجئة من هذا الحديث]

(فَأما رِوَايَة أبي سِنَان) وقد سبقت وهو سعيد بن سنان (عَن عَلْقَمَة فِي متن هَذَا الحَدِيث إذ قَالَ فِيهِ: إن جِبْرِيل عَلَيْهِ السَّلَام حَيْثُ قَالَ: جِئْت أَسأَلك عَن شرائع الإسلام، فَهَذِهِ زِيَادَة مُخْتَلقَة) يعني لم ترد (لَيست من الحُرُوف بسبيل) ليست من ألفاظ الحديث (وإنما أَدخل هَذَا الحَرْف فِي رِوَايَة هَذَا الحَدِيث شرذمة) طائفة من الناس قليلة، وغالبا تأتي في سياق الذم (زِيَادَة فِي الحَرْف مثل ضرب النُّعْمَان بن ثَابت وَسَعِيد بن سِنَان وَمن يجاري الإرجاء نَحْوهمَا) في المطبوع (ومن يجاري) والأصل هكذا، ولعل الناسخ وضع علامة الإهمال سبعة التي حقها أن توضع على الحاء على النون ونقطة النون تحت الحاء.

(وإنما أَرَادوا بذلك تصويبا فِي قَوْله فِي الإيمان وتعقيد الإرجاء) يعني أرادوا بهذه الزيادة إخراج الأعمال عن مسمى الإسلام، فجعلوها مجرد شرائع له لا أنها هي الإسلام، أو أرادوا إخراج الأعمال من الإيمان، فجاء يسأل عن شرائع الإسلام (ذَلِك مَا لم يزدْ قَوْلهم إلا وَهنا وَعَن الحق إلا بعدا، إذ زادوا فِي رِوَايَة الأخبار مَا كفى بِأَهْل الْعلم، وَالدَّلِيل على مَا قُلْنَا من إدخالهم الزِّيَادَة فِي هَذَا الخَبَر أَن عَطاء بن السَّائِب وسُفْيَان روياه عَن عَلْقَمَة فَقَالَا: "قَالَ يَا رَسُول الله مَا الإسلام؟" (وعَلى ذَلِك رِوَايَة النَّاس بعد مثل سُلَيْمَان ومطر وكهمس ومحارب وَعُثْمَان وحسين بن حسن، وَغَيرهم من الحفاظ، كلهم يَحْكِي فِي رِوَايَته أَن جِبْرِيل عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: يَا مُحَمَّد مَا الإسلام. وَلم يقل: مَا شرائع الإسلام. كَمَا رَوَت المرجئة).

يعني كأن المرجئة رأت أن تشير إلى إخراج الأعمال عن مسمى الإسلام، وهنا ذكر النعمان بن ثابت وقصد به أبا حنيفة، والمنقول عن أبي حنيفة أنه يقول بالإرجاء وهذا كلام نقله عنه غير واحد، بل إن الطحاوي في عقيدته يشير إلى نحو هذا، حيث قال (وأهله في أصله سواء) وانتقدت عليه هذه العبارة.

هذا الحديث الثالث عشر، فقط سنراجع هذا الذي ذكرتُ هل هذا وهم أو قد يكون سقطا من النسخة، سنراجع رواية النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وفي قول مسلم (**والحديث للزائد والحافظ**) لا يفهم منه أن الزيادة تقبل على الإطلاق بل مع الحفظ وكثرة العدد.